..والتجربة الالمانية تؤكد: الاقتصاد يبدأ بالعمل

ما تواجهه مصر حاليا من ارتفاع نسب البطالة ، عانت منه المانيا في سنوات سابقة، وللتغلب علي هذه المشكلة تم دمج وزارتي الاقتصاد والقوي العاملة في وزارة واحدة ، ترسيخا لمبدأ أن القوي العاملة هي صانعة الاقتصاد.

وقد أرست الحكومة الإلمانية في ذلك الوقت مجموعة قواعد مهمة، كما يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصري الالماني وهذه القواعد تشمل التوسع في السماح بالمعاش المبكر بدءا من ٢٥ عاما بناءا علي رغبة العامل ، وأدي هذا الإجراء إلي تحسن كبير في البيانات الإحصائية عن أرقام البطالة ، بجانب اعتماد ميزانية كبيرة لوزارة الاقتصاد والعمل لمدة ٥ سنوات وذلك للانفاق منها علي عمليات التدريب والتأهيل لمقابلة متطلبات سوق العمل حيث قسم برنامج التدريب إلي قسمين :الاول التدريب التأهيلي للعامل المبتدئ حيث تم التوسع في تطبيق نظام التأهيل فيما يخص التعليم الفني والتجاري وذلك لتخريج عمال وموظفين يغطون ٤٥ تخصص صناعي فني و ٢١ تخصص تجاري و إداري وذلك بالانضمام لبرنامج تأهيلي لمدة ثلاث سنوات يسمح بقضاء يومان في الأسبوع في التعليم النظري و ثلاثة إلي أربعة أيام في تدريب عملي بمقابل بسيط لدي جهات العمل التي تقبل الاشتراك في برنامج التأهيل المزدوج وبذلك فقد تم توفير دعم كبير للمنظومة الجديدة.والقسم الثاني كما يوضح د.نادر رياض ركز علي التعامل مع حالات إنهاء خدمة العامل أو الموظف ، وفي هذه الحالات فبجانب اعادة التدريب الذي يمكنهم الاستفادة منها تم استحداث برنامج اخر خاصة باتاحة قروض ميسرة لتمويل الأنشطة العمالية الخاصة بهم مع إعطاء الأولوية للعمالة المستغنى عنها، لاعادتهم مرة أخري لسوق العمل بصفتهم أصحاب صنائعات صغيرة وحرفية ومهنية .وفي هذا فائدة مزدوجة إذ أن تلك العمالة تخصم إحصائيا من قوائم العاطلين لتضاف إيجابا إلي قوائم أصحاب الأعمال ليضم لها بعد ذلك عمال تابعين لها يخصموا مرة أخري إحصائيا من قوائم المتعطلين وهذا بالاضافة الي الاثار الايجابية علي الاقتصاد القومي .

د. م. نادر رياض

جريدة الاهرام (صفحة 19) 2012/5/7